

Distr.: General
29 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٦٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الثالث
عشر عن التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٩٠، يتزامن مع العديد من المراحل الرئيسية العالمية ذات الصلة بجدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً، واحتمال اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واتفاق الأمم المتحدة المرتقب بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، فضلاً عن الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وفيما وراء تلك المعالم العالمية، يعتبر عام ٢٠١٥ أيضاً مرحلة أساسية من أجل تنمية أفريقيا، باعتماد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والرؤية الاستراتيجية الطويلة الأجل للتنمية التحويلية في القارة على امتداد الأعوام الخمسين القادمة، والخطة العشرية الأولى لتنفيذها (٢٠١٤-٢٠٢٣).

* A/70/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

020915 140815 15-12332 (A)



ويسلط التقرير الضوء على الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأفريقية لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، بما في ذلك زيادة الاستثمار والتنسيق على الصعيد الإقليمي في مجال تطوير الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي، والمشاريع المبتكرة المتعلقة بالتنمية الزراعية والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز الجهود المبذولة لتحسين النظم الوطنية والإقليمية للرعاية الصحية في أعقاب تفشي مرض الإيبولا. بيد أن القارة تحتاج من أجل تحقيق مزيد من التقدم، إلى التغلب على التحديات في جميع المجالات المواضيعية ذات الأولوية بالنسبة للشراكة الجديدة والتكيف مع أولويات الشراكة الجديدة للتفكير الاستراتيجي الجديد للاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من الجهود واسعة النطاق في تعبئة الموارد المحلية، يحدد التقرير عدم كفاية التمويل باعتباره تحدياً رئيسياً في جميع القطاعات ويؤكد الحاجة إلى زيادة الاستثمارات من البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، فضلاً عن بذل المزيد من الجهود لتشجيع استثمارات القطاع الخاص وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة. ويشدد التقرير على ضرورة قيام البلدان الأفريقية بتحقيق التحول الاقتصادي من خلال التصنيع والتنويع. كما يشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي باستكمال جهود القارة، بطرق منها زيادة الدعم المالي والمساعدة التقنية وبناء القدرات، ويشدد على الحاجة إلى إبراز أولويات أفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولا - مقدمة

- ١ - في قرارها ٢٩٠/٦٩، بعنوان "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية في دورتها السبعين. ويقدم هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.
- ٢ - ويسلط التقرير الضوء على تدابير السياسة العامة التي اتخذتها الدول والمنظمات الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك على استجابة المجتمع الدولي والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي. ويسلط الضوء أيضا على الأنشطة التي اضطلع بها القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم الشراكة الجديدة. وقد استفاد التقرير من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين إدارات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة الأفارقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات الأفريقية

- ٣ - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في عام ٢٠٠١، هي عبارة عن إطار للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تملكه وتقوده أفريقيا. وقد شهدت القارة خلال عقد ونصف تقريبا منذ اعتماده، نموا اقتصاديا وتحسنا في التنمية الاجتماعية لم يسبق له مثيل. وعلى الرغم من هذا التقدم، فقد أدت العقبات المستمرة والتحديات الجديدة إلى كبح جهود القارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإعاقة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل في القارة.
- ٤ - وبهدف تحفيز التغيير التحويلي، اعتمدت الدول الأعضاء في مؤتمر القمة الرابع والعشرين للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في أديس أبابا، خطة عام ٢٠٦٣، التي تعتبر خطة تحويلية طموحة تمتد على مدى خمسين عاما وتحدد رؤية واسعة النطاق للتنمية والسلام والأمن في القارة. وتستند خطة عام ٢٠٦٣ إلى خبرة الشراكة الجديدة، وتتضمن جميع الأولويات القطاعية للشراكة الجديدة، فضلا عن الجهود الوطنية والإقليمية الجارية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة. وقد أكد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية مجددا أن الشراكة الجديدة وسيلة استراتيجية لتسريع تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي

للتكامل الإقليمي وكرروا إلزام أنفسهم بممارسة إرادة سياسية قوية وتصميم أكيد على التعجيل بتنفيذ الشراكة الجديدة على جميع المستويات في إطار خطة عام ٢٠٦٣.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حطت القارة خطوات هامة نحو تحقيق تطلعاتها في إطار كل من الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمد القادة الأفارقة أول خطة عشرية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وهي عبارة عن إطار شامل، يحدد في جملة أمور، إطار الأهداف والغايات، والمشاريع الرائدة وإطار تنفيذها خلال العقد الأول من الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قادة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث - السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - أعلنوا عن إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية، والجمع بين ٢٦ دولة أفريقية تضم ما يقرب من نصف القارة وتمثل ٥٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في سياق السعي لتعزيز التجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي على النحو الذي تتصوره الشراكة الجديدة.

ألف - تطوير الهياكل الأساسية

٦ - التزمت البلدان الأفريقية إدراكا منها لأهمية تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية للنمو والتنمية والتكامل الإقليمي، بتنفيذ هذا البرنامج في أفريقيا الذي يعتبر بمثابة إطار شامل لتطوير الهياكل الأساسية في القارة.

٧ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت وكالة الشراكة الجديدة تنسيق المبادرات المعنية بالهياكل الأساسية الإقليمية والوطنية الواسعة النطاق. وقد بُذلت جهود كبيرة من أجل تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في خطة عمل أفريقيا ذات الأولوية، التي تضم ٥١ من البرامج والمشاريع الإقليمية ودون الإقليمية المصممة لمعالجة العجز في الهياكل الأساسية في قطاعات محددة في مجال الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والمجاري المائية العابرة للحدود.

٨ - وفي أعقاب مؤتمر القمة الثاني والعشرين للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا في تنفيذ مشروع بناء القدرات، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تخطيط مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية وإعدادها وتنسيق تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع شركاء آخرين، بإنشاء آلية لتقديم الخدمات تابعة لبرنامج تطوير الهياكل

الأساسية في أفريقيا، لدعم إعداد المراحل المبكرة للمشاريع وتطويرها. وتكتمل الآلية مرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة، والصندوق الاستئماني متعدد المانحين الذي يدعم تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية والقارية من خلال تقديم منح للحكومات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات ذات الصلة بالهياكل الأساسية الأفريقية.

٩ - وركزت البلدان الأفريقية بشكل خاص على كفاءة تمويل وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الـ ١٦ ذات الأولوية التابعة لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا التي تم تحديدها في جدول أعمال داكار، الذي اعتمد في مؤتمر قمة تمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا، الذي عقد في داكار في عام ٢٠١٤^(١). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قامت وكالة الشراكة الجديدة، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والميثاق العالمي للأمم المتحدة، بتنظيم منتدى للأعمال لتحديد الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتعجيل بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

١٠ - بالإضافة إلى ذلك، قامت البلدان الأفريقية في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بإقرار استراتيجية التعجيل بتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا كأساس للتعجيل بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية الـ ١٦. وفي إطار المتابعة، قام المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بأفريقيا، المعقود في كيب تاون، بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بإبراز الإعلان عن تدشين شبكة الأعمال القارية التابعة لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وهي عبارة عن منتدى رفيع المستوى للدعوة وللإستثمار يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ البرنامج، وكذلك منتدى لمعالجة التحديات وانتهاز الفرص المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وستضم الشبكة الهيئات الأفريقية والعالمية الرائدة في الأعمال التجارية والمالية بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

١١ - كما تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم في تنفيذ العديد من مشاريع المبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية. وبعد النجاح في سد فجوة التمويل البالغة ٤٠ مليون دولار، تم إحراز تقدم جدير بالذكر في "الحلقة المفقودة من الطريق السريع

(١) المشاريع التي تم تحديدها هي، مشروع سامبانغالو للطاقة الكهرومائية في غرب أفريقيا، ومشروع الطاقة الكهرومائية في مضيق باتوكا في زيمبابوي، ومشروع توسعة ميناء دار السلام في شرق أفريقيا وطريق سيرينجي - ناكوندي في زامبيا، الذي يشكل جزءاً من المر الذي يربط بين الشمال والجنوب وغيرها من المشاريع.

عبر الصحراء الكبرى“ المشروع الذي يغطي أكثر من ٤ ٥٠٠ كيلو متر من الجزائر إلى نيجيريا؛ ومن المقرر الانتهاء من المشروع خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧. وفي إطار مشروع ”الألياف البصرية من الجزائر عبر النيجر إلى نيجيريا“، تم الانتهاء من الجزء الواقع في الجزائر من الشبكة وهو حاليا جاهز للعمل. كما تم إحراز تقدم في مشاريع أخرى، بما في ذلك ”خط أنابيب الغاز العابر للصحراء“ و ”مشاريع الطرق والسكك الحديدية والجسور التي تربط بين كينشاسا وبرا زافيل“ و ”الخط الملاحي من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط عبر نهر النيل“ وهو المشروع الذي أنجزت الحكومة المصرية دراسة الجدوى التمهيديّة في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال الافتقار إلى التمويل يمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق الأهداف المتعلقة بالهياكل الأساسية للقارة. ويتطلب تحقيق طموحاتها تحسين تعبئة الموارد من جميع مصادر التمويل ذات الصلة من القطاعين العام والخاص، فضلا عن تعزيز هياكل تنسيق تطوير الهياكل الأساسية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

باء - الزراعة والأمن الغذائي

١٣ - واصلت الدول الأفريقية خلال الفترة قيد الاستعراض، إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، بما في ذلك الالتزام الوارد في إعلان مابوتو بتخصيص ١٠ في المائة على الأقل من موارد الميزانية الوطنية للزراعة، والتزام البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بتحقيق معدل نمو سنوي بنسبة ٦ في المائة في الإنتاجية الزراعية.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطت البلدان الأفريقية خطوات محددة نحو تحقيق تلك الأهداف. وفي المؤتمر الثالث والعشرين لقمّة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في مالابو، أكدت البلدان الأفريقية رؤية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وحددت الأهداف ذات الصلة على مدى العقد المقبل، بما في ذلك دعم أهداف مابوتو لعام ٢٠٠٣. وفي وقت لاحق، قامت وكالة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بعملية تشاور واسعة النطاق لتصميم استراتيجية التنفيذ ووضع خارطة الطريق لتنفيذ إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعي في أفريقيا، الذي أعلن عنه في المؤتمر الرابع والعشرين لقمّة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٥ - وواصلت البلدان الأفريقية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ التزاماتها بموجب البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، كان هناك ٥٠ من البلدان المشاركة بنشاط في عملية البرنامج، و ٤٤ من البلدان التي وقعت اتفاقات

تتعلق بالبرنامج، و ٢٩ من البلدان التي قامت بتنفيذ خطط وطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي. ولمساعدة الجهود التي تبذلها البلدان، قامت وكالة الشراكة الجديدة بإنشاء الإطار القاري للتعليم والتدريب في مجال الزراعة وإعداد دراسات موضوعية متخصصة في مختلف المواضيع، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا والري والقضايا الزراعية المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية. كما عملت الوكالة على تعزيز قدرات منظمات المزارعين القارية والإقليمية من خلال التدريب والدعم التقني والمالي.

١٦ - وفي عام ٢٠١٤، بدأت وكالة الشراكة الجديدة بتنفيذ برنامج دعم الزراعة المراعي للاعتبارات الجنسانية في ظل تغير المناخ، الذي يهدف إلى زيادة إنتاجية المزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة ودعم اندماجهن في جميع جوانب سلسلة القيمة الزراعية. وتشارك في تصميم وتخطيط البرنامج، مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والمزارعات اللاتي يضطلعن بدور قيادي قوي. وفي عام ٢٠١٥، عمل البرنامج على تحديد ودعم مشاريع التكيف الزراعي في أكثر من ١٢٠ مقاطعة في ستة بلدان^(٢)، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٧٠ ٠٠٠ أسرة معيشية في مرحلته الأولى.

١٧ - وفي منتدى الشراكة الشامل الحادي عشر للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٥ في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، أعلنت وكالة الشراكة الجديدة عن إنشاء إطار لنتائج البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لتتبع وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان مالابو وتقديم تقرير عنه. ومن أجل مواصلة المراقبة والمساءلة، قدمت الشراكة الجديدة الدعم لثمانية بلدان^(٣) لإنشاء نظم استراتيجية وطنية لدعم تحليل المعارف كوسيلة لتعزيز البيانات ورصدها وتقييمها. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت استعراضات مشتركة للقطاع الزراعي في سبعة بلدان^(٤) لتقييم الآليات والممارسات.

١٨ - وفي عام ٢٠١٥، قدمت وكالة الشراكة الجديدة الدعم للسنغال وغامبيا وكابو فيردي في إجراء تحليلات للخزائن المتعلقة بالأخطار التي تهدد الزراعة والأمن الغذائي والمساعدة على إدماج حسابات المخاطر في الخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي، وكذلك في خطط التنمية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الشراكة الجديدة استراتيجيات تتعلق بفاقد الأسمك بعد الصيد لبنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا

(٢) إثيوبيا، ورواندا، والكاميرون، وملاوي، والنيجر، ونيجيريا.

(٣) إثيوبيا، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغانا، وموزامبيق.

(٤) إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وغانا، وملاوي، وموزامبيق.

وكوت ديفوار ومالي، وعملت على التوفيق بين تلك الاستراتيجيات مع إعلان مالابو وإطار السياسات واستراتيجية إصلاح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا.

١٩ - وفيما يتعلق بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في القطاع الزراعي في أفريقيا، قدمت وكالة الشراكة الجديدة الدعم بوتسوانا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسيراليون لتعزيز غرفها للأعمال الزراعية، بما في ذلك من خلال عمليات التقييم المؤسسي لغرف الأعمال الزراعية الوطنية في البلدان المعنية.

٢٠ - ورغم أن أفريقيا حققت تقدما ملحوظا في تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والتزامات مابوتو، فإن البلدان لا تزال تواجه عدم كفاية الدعم المالي في القطاع الزراعي، وتفتقر إلى بناء القدرات وتنسيق السياسات، وتجد صعوبة في تحويل الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة.

جيم - الصحة

٢١ - لا تزال الصحة تحتل أولوية رئيسية بالنسبة للبلدان الأفريقية. وقد أكد اندلاع مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤ بقوة على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في تعزيز نظم الرعاية الصحية في القارة. وقد تعهدت الحكومات الأفريقية بالتزامات قوية في مجال الصحة، بما في ذلك بموجب إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، الذي التزمت فيه بتخصيص ١٥ في المائة من الميزانيات الوطنية السنوية على الأقل لتحسين القطاع الصحي.

٢٢ - وعملت وكالة الشراكة الجديدة خلال الفترة قيد الاستعراض، على تحسين الحصول على الأدوية الأساسية ذات الجودة العالية من خلال برنامجها المتعلق بتنسيق اللوائح التنظيمية الأفريقية للأدوية، في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لصناعة الأدوية في أفريقيا وخطوة الطريق من أجل المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي من أجل الاستجابة للأمراض الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا. وتزعمت مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرلمان البلدان الأفريقية عملية وضع مشروع قانون نموذجي بشأن تنظيم المنتجات الطبية وتنسيقها في أفريقيا، من أجل تسهيل اتباع نهج منظم لوضع تشريعات بشأن تنظيم المنتجات الطبية لدعم الإنتاج المحلي للأدوية.

٢٣ - ومن خلال برنامج تنسيق اللوائح التنظيمية الأفريقية للأدوية، اعتمدت جماعة شرق أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ المتطلبات التقنية المنسقة لتنظيم الأدوية التي بدأ نفاذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ونتيجة للتنسيق، اشتركت منظمة الصحة العالمية وجماعة شرق أفريقيا في عملية استعراض اثنين من الأدوية المضادة للملاريا وثلاثة أدوية تتعلق

بالصحة الإنجابية، وتم قبولها في أقل من عام. ويعتبر هذا العمل أسرع من متوسط عملية التأهيل المسبق للأدوية التي لا تحمل علامات تجارية بنسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة، مما قلل كثيرا من تكاليف التسجيل ومواعيده الزمنية.

٢٤ - كما أحرزت وكالة الشراكة الجديدة والأكاديمية الأفريقية للعلوم تقدما نحو إنشاء منتدى لتمويل البحوث الصحية والابتكارات في مبادرة أفريقيا، التي تهدف إلى تحسين تقديم الرعاية الصحية عن طريق توليد حلول للتحديات الصحية المحددة في استراتيجية الصحة في أفريقيا: ٢٠٠٧-٢٠١٥.

٢٥ - وفي سياق مكافحة فيروس إيبولا، أسهمت وكالة الشراكة الجديدة في العملية التي يضطلع بها المنظمون الأفارقة واللجان الأخلاقية الأفريقية فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة من التجارب السريرية للقاحات المضادة لفيروس إيبولا التي أجزتها منظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولتفعيل الخطوات المتفق عليها، نظمت وكالة الشراكة الجديدة ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٥، عملية للمتابعة اضطلع بها المنظمون الأفارقة واللجان الأخلاقية في أكرا.

٢٦ - وكان رد الاتحاد الأفريقي على تفشي الإيبولا شاملا وواسع النطاق، بما في ذلك إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم في مواجهة تفشي الإيبولا في منطقة غرب أفريقيا وتوفير مزيد من التمويل لتوسيع ولاية صندوق الاتحاد الأفريقي الخاص للمساعدة الطارئة للجفاف والجوع في أفريقيا لتشمل الطوارئ الصحية العمومية. كما اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات نحو إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

٢٧ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، يوضح تفشي الإيبولا العديد من التحديات التي تواجه النظم الصحية في القارة، بما في ذلك عدم كفاية الموارد المالية، ونقص العاملين الصحيين المدربين تدريباً كافياً والافتقار إلى التنسيق بين مختلف القطاعات ذات الصلة.

دال - التعليم والتدريب

٢٨ - واصلت البلدان الأفريقية متابعة الالتزامات العالمية والقارية المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك الهدف المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين في التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار عمل داكار لتوفير التعليم للجميع، ومبادرة وكالة الشراكة الجديدة المتعلقة بتوفير التعليم للجميع في أفريقيا.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت وكالة الشراكة الجديدة على تعزيز التدريب والتدخلات التعليمية التي تعزز الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال إنشاء مركز للتدريب

والتطوير لمعلمي العلوم والرياضيات والتكنولوجيا، فضلا عن التعليم في مجال التمريض والقبالة في برنامج أفريقيا، الذي تم تنفيذه في جمهورية الكونغو وغابون والكاميرون.

٣٠ - كما قدمت وكالة الشراكة الجديدة الدعم لبرامج التعليم والتدريب في مجال الزراعة. وقام الإطار القاري للتعليم والتدريب في مجال الزراعة بإنشاء مراكز معرفية للتعليم والتدريب في مجال الزراعة بهدف كفاءة تجهيز أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مزارع بحلول عام ٢٠١٦، في إثيوبيا وأوغندا والنيجر بأدوات إدارة مخاطر انعدام الأمن في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

٣١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أعلنت إثيوبيا ورواندا والسنغال عن إنشاء الصندوق الإقليمي للمنح والابتكار، الذي سوف يساعد البنك الدولي في تنفيذ برنامجه "الشراكة من أجل المهارات في العلوم التطبيقية والهندسة والتكنولوجيا" لتقديم ١٠ ٠٠٠ منحة دراسية أفريقية للحصول على شهادة الدكتوراه في غضون ١٠ أعوام.

٣٢ - وفي حين أن معظم البلدان الأفريقية تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الغاية المتمثلة في توفير التعليم الابتدائي للجميع من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن معدلات الإنجاز في القارة منخفضة نسبيا، مما يدل على ضرورة تخصيص الموارد على نحو ثابت ومستدام، وتحسين ظروف التعلم والتعليم، وتعزيز التطوير المهني للمعلمين.

هاء - البيئة والسياحة

٣٣ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، التزمت البلدان الأفريقية بدمج الاستدامة البيئية في التخطيط الإنمائي، وهو التزام أعيد تأكيده في نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البلدان الأفريقية والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على تعزيز جهودها لتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة المتعلقة بالبيئة. وفي المرحلة الأولى من صندوق الشراكة الجديدة الخاص بتغير المناخ، بدأ تنفيذ ١١ مشروعا في ١٠ بلدان أفريقية في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والتصدي لتحديات كالتكيف مع تغير المناخ في الزراعة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعميم مراعاة تغير المناخ في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي.

٣٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، شارك ٢٧ بلدا أفريقيا في تخطيط الاستثمار المستدام للأراضي وإدارة المياه وأكمل ١٢ بلدا أطرها القطرية للاستثمار الاستراتيجي. وقدمت وكالة الشراكة الجديدة الدعم التقني إلى ١٦ بلدا في هذا الصدد. ومن خلال تطبيق

الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي والمياه، نجحت إثيوبيا وتوغو وغامبيا وكينيا في توسيع مساحة أراضيها التي تدار على نحو مستدام، مما يتيح زيادة عدد مستعملي الأراضي.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٥، تم إنشاء منتدى تنسيق الزراعة الذكية مناخيا في أفريقيا بهدف زيادة عدد الأسر المعيشية الزراعية الأفريقية التي تمارس الزراعة الذكية مناخيا إلى ٢٥ مليون أسرة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٥، من خلال استخدام التدريب وزيادة فرص الحصول على التقنيات والمدخلات والأدوات المتعلقة بالزراعة الذكية مناخيا. وتجري وكالة الشراكة الجديدة حاليا عملية جرد وتقييم لبرامج الزراعة الذكية مناخيا في إثيوبيا، التي من المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة خلال فترة ٣ سنوات.

٣٧ - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال البلدان الأفريقية تواجه عقبات كبيرة فيما يتعلق بالبيئة، بما في ذلك عدم كفاية القدرة على التكيف مع تغير المناخ وانعدام فرص الحصول على تكنولوجيا التكيف.

واو - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٨ - واصلت وكالة الشراكة الجديدة خلال الفترة قيد الاستعراض، تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتركزت الإجراءات على الركائز الأربعة لبرنامج أفريقيا الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة، وهي: (أ) الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) تنمية القدرات؛ (ج) التطبيقات والخدمات الإلكترونية؛ (د) هيئة بيئة تمكينية والحوكمة.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٤، تم في إطار برنامج أفريقيا الإلكترونية التابع للشراكة الجديدة، إنجاز عدة دراسات إقليمية للنطاق العريض وتحديث مكون قاعدة بيانات الهياكل الأساسية في أفريقيا التابعة لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وفي غرب ووسط أفريقيا، قدمت الدراسات تحليلا للفجوة التنظيمية، فضلا عن تصميم الشبكات ودراسة الحالات التجارية للشبكات الإقليمية. ونتيجة لتعزيز استراتيجيات النطاق العريض في إطار البرنامج، أصبح لدى معظم البلدان الأفريقية حاليا خطط وطنية للنطاق العريض، و نفذ العديد منها الدعامات الوطنية للألياف الضوئية وأصبح لدى ٢٣ بلدا من أصل ٥٤ بلدا أفريقيا حاليا نقاط تبادل وطنية على الإنترنت.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت وكالة الشراكة الجديدة بعثات لتقصي الحقائق إلى ٣٢ بلدا أفريقيا وقامت باستخدام البيانات التي تم جمعها لإنشاء قاعدة بيانات لوصلات الألياف الضوئية ذات النطاق العريض. وقد تم إنشاء نظام مناظر للمعلومات، من خلال

إتاحة إمكانية الوصول لجميع أصحاب المصلحة ومهنيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء القارة.

٤١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قامت وكالة الشراكة الجديدة بتسيير وضع منهج تدريبي لأصحاب المصلحة الأفارقة على إدارة الإنترنت وسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضم مشاركين من جميع المناطق الخمس للقارة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار برنامج أفريقي الإلكتروني، نجح الحوار بشأن سياسة الإنترنت في الحصول على الدعم من خلال منتديات مثل المنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت والمنتدى العالمي لإدارة الإنترنت.

٤٢ - وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا تزال هناك حواجز أمام تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الهياكل الأساسية المحدودة، وارتفاع التكاليف المرتبطة بالتكنولوجيات ذات الصلة والأطر التنظيمية والقدرات المؤسسية المحدودة.

زاي - العلوم والتكنولوجيا والابتكار

٤٣ - واصلت وكالة الشراكة الجديدة عملها في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال تنفيذ خطة عملها الموحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا، التي لديها مجالان رئيسيان من مجالات التركيز وهما: (أ) البحث والتطوير؛ (ب) آليات تحسين السياسات وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت وكالة الشراكة الجديدة بتنفيذ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام ٢٠٢٤، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في المؤتمر الثالث والعشرين لقممة الاتحاد الأفريقي. وتعتبر أولويات الاستراتيجية جزءاً أساسياً من خطة عام ٢٠٦٣، التي تسلط الضوء على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة لمختلف الأولويات، بما في ذلك الأمن الغذائي والبيئة والمياه والطاقة.

٤٥ - وبموجب المبادرة الأفريقية للعلوم والتكنولوجيا ومؤشرات الابتكار، قامت وكالة الشراكة الجديدة بتعزيز جودة البحث والتطوير في القارة، وتوسيع نطاق المؤشرات لتوفير المعلومات لعملية صنع السياسات بشكل أفضل. وتتناول المرحلة الحالية من البرنامج القضايا المستجدة التي تتطلب أدلة تجريبية، بما في ذلك إدماج العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ومؤشرات الصحة والتعليم في عملية تقييم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٥، حصلت وكالة الشراكة الجديدة على مبلغ ٦ ملايين يورو و ١,١٩ مليون يورو من فنلندا وجنوب أفريقيا على التوالي، لدعم أنشطة العلوم الحيوية في منطقة الجنوب الأفريقي من خلال شبكة الجنوب الأفريقي للعلوم البيولوجية التابعة للشراكة

الجديدة. ومن خلال الشبكات الأفريقية لمراكز التميز في مجال المياه التابعة للشراكة الجديدة، تم تأمين تمويل إضافي بمبلغ ٦ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي لدعم تنمية القدرات والبحث والابتكار في مجال المياه والصرف الصحي في منطقتي الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا.

٤٧ - وقامت وكالة الشراكة الجديدة خلال الفترة قيد الاستعراض، بوضع وتنفيذ نظام لتكنولوجيا المعلومات لإدارة المنح البحثية، وإنشاء تحالف من أجل الإسراع في تعليم العلوم في أفريقيا الذي سيكون بمثابة هيئة لدعم البحوث الصحية في أفريقيا.

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة ومشاركة المجتمع المدني

٤٨ - تعهدت الحكومات الأفريقية بعدة التزامات تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك في سياق بروتوكول عام ٢٠٠٣ بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان الرسمي لعام ٢٠٠٤ بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وعقد المرأة الأفريقية (٢٠١٠-٢٠٢٠).

٤٩ - واعترافاً بالدور الهام الذي تضطلع به النساء والفتيات، أُعلن في المؤتمر الرابع والعشرين لقمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أن عام ٢٠١٥ سيكون سنة تمكين المرأة والتنمية. وعلاوة على ذلك، أُعلن في المؤتمر الخامس والعشرين لقمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أن عام ٢٠١٦ سيكون السنة الأفريقية لحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة.

٥٠ - وقامت وكالة الشراكة الجديدة بتوزيع ٢٥ منحة في عام ٢٠١٤ من خلال الصندوق الإسباني للشراكة الجديدة لتمكين المرأة الأفريقية، وتوفير مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لمشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة في أفريقيا، بما في ذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقدم الصندوق الدعم لوضع خطط للقروض الصغيرة في ثمانية بلدان أفريقية^(٥)، وتقديم قروض منخفضة الفائدة إلى أكثر من ٨ ٠٠٠ امرأة، وتوفير التدريب لأكثر من ٣ ٠٠٠ من سيدات الأعمال على إدارة الأعمال الصغيرة وتنمية المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق التمويل لتدريب النساء والرجال على منع العنف القائم على نوع الجنس، وكذلك لوضع كتيب ودليل قانوني بعنوان "دليل استخدام البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا لاتخاذ الإجراءات القانونية"، يهدف إلى مساعدة البلدان على التصديق على البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في جميع أنحاء القارة.

(٥) بوركينافاسو، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وملاوي.

٥١ - وقدمت وكالة الشراكة الجديدة التمويل والمساعدة في مجال التعليم الزراعي إلى ما يقرب من ٣٠٠ ٢ امرأة في أنغولا وجنوب السودان وغينيا والكاميرون وموزامبيق لتعزيز إنتاجها الزراعي وتسهيل جهودها في تجهيز المنتجات الزراعية التجارية. كما قدمت الوكالة مساعدات زراعية لعدد من النساء يبلغ ٤٥٢ ٨ امرأة في ثمانية بلدان^(٦)، وقدمت خدمات الإرشاد والتدريب والبذور وغيرها من المدخلات المتعلقة بتنويع المحاصيل، فضلا عن الدعم لبناء شبكات الري وصيانتها.

٥٢ - وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فإن التقدم المحرز نحو تمكين المرأة يواجه عددا من التحديات، بما في ذلك نقص التمويل والقدرة المحدودة للمنظمات المستفيدة. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات الفقر والأمية، إلى جانب استمرار التمييز في القطاعات الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تؤدي إلى إعاقة التقدم العام نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان الأفريقية.

طاء - الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٥٣ - تعتبر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أداة للرصد الذاتي متفقا عليها بصورة متبادلة أنشأتها لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا عام ٢٠٠٣، لتعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة في مجالات الديمقراطية والحوكمة السياسية والحوكمة والإدارة الاقتصادية وحوكمة الشركات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٤ - وواصلت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران خلال الفترة قيد الاستعراض، تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات^(٧). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، انضمت كوت ديفوار إلى الآلية، فزاد بذلك عدد أعضائها إلى ٣٥ بلدا، وهي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، تم استعراض ١٧ من بلدانها الأعضاء من جانب الأقران.

(٦) أنغولا، وجنوب السودان، ورواندا، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، والكاميرون، وموزامبيق.

(٧) انظر تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/70/176-S/2015/560).

٥٥ - وفي عام ٢٠١٤، قامت وكالة الشراكة الجديدة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بوضع الصيغة النهائية لتصميم إطار الشراكة الجديدة لتنفيذ الحوكمة، لدعم الإسراع في تنفيذ برامج العمل الوطنية في البلدان التي تقوم الآلية باستعراضها. وأجرت الوكالة عمليات تقييم متعمقة لتسهيل الإسراع بتنفيذ هذه البرامج في ١٥ بلدا تقوم الآلية باستعراضها.

٥٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت الآلية ندوة مشتركة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تبادلت فيها المنظمتان الخبرات المتعلقة بعمليات استعراض الحوكمة، ونظمها المتعلقة باستعراض الأقران ومجالات التعاون الممكنة.

٥٧ - كما أجرت الآلية عدة حلقات عمل إقليمية بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك بهدف زيادة معارف الآلية على كل من صعيد أمانات الجماعات وفي البلدان في كل منطقة. وعُقدت حلقات عمل بنجاح في الجماعة الاقتصادية لمنطقة دول وسط أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١٤ وفي منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١٥.

٥٨ - وعلى الرغم من أن الآلية أحرزت تقدما جديرا بالثناء، فإن أكثر من نصف البلدان الأعضاء فيها لم تشارك حتى الآن في عملية الاستعراض لمختلف الأسباب، بما في ذلك القيود المتعلقة بالقدرات التي تعيق تنفيذ عمليات الآلية التي تتسم بكثافة استخدام الموارد وتستلزم كفاءات فنية عالية. وتبذل حاليا جهود لتسريع التنفيذ حيثما توقفت عملية الآلية.

ثالثا - استجابة المجتمع الدولي: الاستفادة من زخم الدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا

ألف - مقدمة

٥٩ - نظرا لاندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، فإن البيئة الاقتصادية العالمية تؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية في القارة بشكل عام وعلى تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا في عام ٢٠١٤ خافتا بنسبة ٣,٩ في المائة، بانخفاض طفيف عن النمو في عام ٢٠١٣ بنسبة ٤ في المائة. وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة لضعف أسواق الواردات في البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة. وزاد تراجع الصادرات عن نمو الطلب المحلي بدرجة أكبر. ويؤدي ضعف القارة إزاء تقلب أسعار السلع الأساسية إلى زيادة الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو التنويع والتحول الهيكلي - وهما من أولويات التنمية المعترف بها في خطة عام ٢٠٦٣.

٦٠ - وقامت الولايات المتحدة، في آب/أغسطس ٢٠١٤، بعقد أول مؤتمر للقمة على الإطلاق بين الولايات المتحدة وأفريقيا حول موضوع "الاستثمار في الجيل المقبل". وقد تركز مؤتمر القمة، الذي حضره ممثلون عن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على كيفية تشجيع التقدم في مختلف المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية، وإشراك القادة الأفارقة الشباب وتوسيع التعاون في مجال السلام والأمن.

٦١ - وتناولت قمة مجموعة العشرين، التي عقدت في بريسيبان، بأستراليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، العديد من القضايا ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا، بما في ذلك زيادة الاستثمار والإنتاجية في النظم الغذائية من خلال إطار مجموعة العشرين للأمن الغذائي والتغذية، والحد من متوسط التكلفة العالمية للتحويلات المالية.

٦٢ - وفي إطار متابعة مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي عقد عام ٢٠١٤، تناول الاجتماع السابع المشترك بين المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي الذي عقد في بلجيكا في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أفضل السبل لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخارطة الطريق الملحق بها. وفي البيان المشترك، رحبت البلدان الأفريقية والأوروبية باعتماد خطة عام ٢٠٦٣ وأكدت التزامها بتعزيز التجارة والاستثمار بين القارتين، وكذلك تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن.

٦٣ - وأكد مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة، الذي عقد في بافاريا، بألمانيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، الالتزام بدعم التنمية في أفريقيا، من خلال القيام معا بتعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويا لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بحلول عام ٢٠٢٠ وجعل الصندوق الأخضر للمناخ يعمل بكامل طاقته في عام ٢٠١٥. وسلطت البلدان الأعضاء الضوء على وجه التحديد على ضرورة تسريع الوصول إلى الطاقة المتجددة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وحددت مجموعة البلدان السبعة هدفها بتحسين إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة في أفريقيا، وزيادتها إلى ١٠ ٠٠٠ ميغاوات إضافية في القدرة المنشأة لمصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بأزمة الإيولا، التزم أعضاء مجموعة البلدان السبعة بمساعدة ٦٠ بلدا على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك بلدان غرب أفريقيا.

٦٤ - وقد توج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٥، باعتماد خطة عمل أديس أبابا، التي تم فيها في جملة أمور، التأكيد على أهمية تلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية والتصدي للتحديات التي تواجهها. كما أكدت الدول الأعضاء على ضرورة تحقيق التحول الاجتماعي

والاقتصادي الإيجابي في أفريقيا، وأكدت في هذا الصدد، على أهمية دعم الشراكة الجديدة، وخطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها.

باء - المساعدة الإنمائية الرسمية

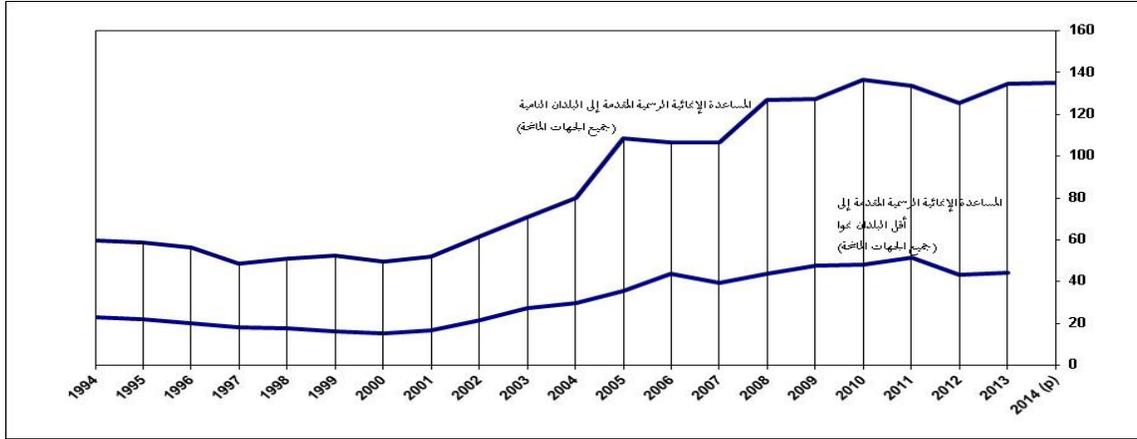
٦٥ - في خطة عمل أديس أبابا، كرر مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامهم بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، وهدف تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. كما تم تشجيع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف توفير ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا.

٦٦ - ووفقا للبيانات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية حول ١٣٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة طفيفة بنسبة ٠,٧ في المائة عن مستويات ٢٠١٣ (انظر الرسم البياني أدناه). ووفقا لأحدث البيانات المتاحة^(٨)، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا من ٤٧,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٤٤,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٣. كما انخفضت حصة أفريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية خلال تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نموا حوالي ٤٧,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٣، بزيادة من حوالي ٤٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢.

(٨) تعكف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وضع الصيغة النهائية لحساباتها المتعلقة بمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٤.

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع الجهات المانحة

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية على الإنترنت، ٢٠١٥.

٦٧ - وفيما يتعلق بفعالية المعونة، كان التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي متباينا، مع الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود اللازمة لتنفيذ شراكة بوسان للالتزامات التعاون الإنمائي الفعال المتعلقة بعدم تقييد المعونة وشفافيتها والقدرة على التنبؤ بها. بيد أن معظم البلدان الأفريقية قد حققت تقدما في الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك من خلال تحسين استراتيجيات التنمية الوطنية، وتعزيز الإدارة المالية العامة.

٦٨ - وفيما يتعلق بالهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، لا يزال التقدم محدودا. واستنادا إلى البيانات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٤، انخفض متوسط نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية من ٠,٣٠ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٠,٢٩ في المائة في عام ٢٠١٤. ولم تحقق هذا الهدف إلا خمسة بلدان وهي: الدانمارك، وسويسرا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج.

٦٩ - وفي الاجتماع رفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافقت اللجنة، في جملة أمور، على وضع مقياس إحصائي جديد بعنوان عملي "مجموع الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة". ومن المحتمل أن يغطي المقياس الجديد، الذي سوف يكمل

مقياس المساعدة الإنمائية الرسمية، مجمل تدفقات الموارد المقدمة إلى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف لدعم التنمية المستدامة والتي تنشأ من المصادر والتدخلات الرسمية، بغض النظر عن أنواع الصكوك المستخدمة والمصطلحات المرتبطة بها. ووافق أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على البت في البارامترات النهائية للمقياس عندما يتم الاتفاق على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جيم - تخفيف عبء الديون

٧٠ - التزم المجتمع الدولي بالمساعدة على معالجة مشاكل ديون البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وكذلك على الصعيد الثنائي. وفي خطة عمل أديس أبابا، تعهدت الدول الأعضاء، بمواصلة دعم الدول الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة المتبقية، وأعربت عن إمكانية استكشاف مبادرات لدعم البلدان غير الفقيرة المثقلة بالديون، على أساس كل حالة على حدة، لمعالجة قدرتها على تحمل الديون.

البلدان المستفيدة حالياً والبلدان التي يحتمل أن تستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون

الحالة	البلدان
٣٠ بلداً في مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
٣ بلدان في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار	إريتريا، والسودان، والصومال

المصدر: صندوق النقد الدولي.

٧١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، وصل ٣٠ بلداً أفريقياً إلى مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز ولا تزال تحصل على تخفيف عبء الديون كاملة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، وصلت تشاد إلى نقطة الإنجاز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبالتالي فقد منحت مبلغ ١,١ بليون دولار في إجمالي تخفيف عبء الديون.

٧٢ - وظلت ثلاثة بلدان أخرى، وهي إريتريا والسودان والصومال، في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار. وفي حالة إريتريا، تم إجراء آخر مشاورات مع صندوق النقد

الدولي بشأن المادة الرابعة في عام ٢٠٠٩، ولم تجر مناقشة بشأن برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي. وتم بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إنشاء الفريق العامل التقني المعني بالديون الخارجية لمعالجة متأخرات الصومال المتراكمة وديونه، والتأكد من قيام البلد ببناء سجل ذي مصداقية للإصلاحات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الصومال غير مؤهل لتلقي مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بسبب المتأخرات المستحقة عليه منذ أمد بعيد، فإن كلا المؤسستين تقومان بتزويد البلد بالمساعدة التقنية ودعم بناء القدرات. أما السودان فلا يزال متخلفاً عن سداد ديونه لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

٧٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وافق صندوق النقد الدولي على برنامج جديد للسودان يشرف عليه الموظفون يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بهدف مساعدة السلطات على بناء سجل من التعاون مع صندوق النقد الدولي، ويساعد على تأمين الدعم في الوقت المناسب لسداد المتأخرات وتخفيف عبء الديون. وتواجه إريتريا والسودان والصومال تحديات مشتركة تتعلق بالسلام والأمن والحوكمة، وسوف تحتاج إلى الدعم المتواصل لتعزيز سياساتها ومؤسستها.

٧٤ - وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، انخفضت نسبة الدين العام في أفريقيا إلى الناتج المحلي الإجمالي اليوم عما كانت عليه في عشرات السنين وتعتبر السياسات المالية العامة مستدامة في معظم البلدان. وتتماثل مستويات الديون في القارة مع المستويات السائدة في سائر البلدان النامية وتقل عن مستويات الاقتصادات المتقدمة النمو.

دال - الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

٧٥ - تعهدت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا، بعد أن لاحظت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مكملاً حيويًا لجهود التنمية الوطنية، بتشجيع تعزيز الاستثمار وتحديد أولويات المشاريع التي تنطوي على فرص كبيرة لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، والتحول الهيكلي، والتصنيع المستدام، وتنويع الإنتاج والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب التزام قمة مجموعة البلدان العشرين عام ٢٠١٥ باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض متوسط تكلفة التحويلات إلى ٥ في المائة من المبلغ المحول، وافقت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا على العمل على تخفيض متوسط التكلفة إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٧٦ - ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا قليلا من مبلغ ٥٥ بليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وشهدت منطقة شمال أفريقيا انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٥ في المائة إلى ١٢ بليون دولار، بينما انخفضت التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٥ في المائة إلى ٤٢ بليون دولار. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة ١٠ في المائة إلى ١٣ بليون دولار بسبب عوامل مثل تأثير فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبيريا، والتراعات الإقليمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الخدمات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا لا تزال أقل من المستوى العالمي ومتوسطات البلدان النامية، بتركز التدفقات في قطاعات الصناعة الاستخراجية في البلدان الغنية بالموارد في القارة.

٧٧ - وخطت البلدان الأفريقية خلال الفترة قيد الاستعراض، خطوات محددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. ووفقا لتقرير تيسير الأعمال التجارية لعام ٢٠١٥ الذي أعدته مجموعة البنك الدولي، تشكل القارة ٥ من أكبر البلدان العشرة التي حققت تحسينات في العام ٢٠١٣/٢٠١٤ في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر عدد من الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى تسهيل القيام بالأعمال التجارية، بوجود أكثر من ٧٠ في المائة من الاقتصادات التي اضطلعت بعملية واحدة على الأقل من تلك الإصلاحات. وأبرز التقرير الإجراءات الإقليمية الرئيسية في هذا الصدد، بما في ذلك قيام مجلس وزراء منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا بتنقيح القانون الموحد بشأن الشركات التجارية وجماعات المصالح الاقتصادية. ويتضمن القانون الموحد المنقح أحكاما تتعلق بإنشاء هيكل مؤسسية جديدة وأنواع جديدة من الأوراق المالية، بالإضافة إلى لوائح إضافية تتعلق بحوكمة الشركات.

هاء - التجارة

٧٨ - في خطة عمل أديس أبابا، تم حث المجتمع الدولي على زيادة دعمه للمشاريع وأطر التعاون التي تعزز المشاركة والتكامل بين المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها في سلاسل القيمة والأسواق العالمية، وتعزيز التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا.

٧٩ - وأشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن قيمة صادرات أفريقيا بالدولار انخفضت بنسبة ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك بسبب الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية.

٨٠ - وفي قمة مجموعة البلدان السبعة المعقودة في ألمانيا، تم الإعراب عن التأييد القوي لاتفاق تسهيل التبادل التجاري لمنظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، أكدت مجموعة البلدان السبعة على أهمية تنفيذ "مجموعة تدابير بالي"، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وأكدت المجموعة أيضاً على أهمية تقديم برنامج عمل بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥ لكفالة نجاح المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٨١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، تم التوقيع في الولايات المتحدة على قانون تمديد الأفضلية التجارية لعام ٢٠١٥، وتجديد قانون النمو والفرص في أفريقيا لمدة ١٠ سنوات، وهو برنامج للأفضليات التجارية غير قائم على المعاملة بالمثل ينص على إعفاء واردات الولايات المتحدة من بعض المنتجات من الدول الأفريقية المؤهلة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من الرسوم الجمركية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان هناك ٣٩ بلداً أفريقياً مؤهلاً للحصول على المنافع التفضيلية.

٨٢ - وركز الاستعراض العالمي الخامس لمبادرة المعونة من أجل التجارة، الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن "تخفيض تكاليف التجارة لتحقيق النمو المستدام الشامل للجميع"، على كيفية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة للاتصال بالأسواق الإقليمية والعالمية وتحسين أدائها التجاري. كما نظر الاستعراض في سبل إدراج تكاليف التجارة في صميم مبادرة المعونة من أجل التجارة، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية وقدرتها على الاتصال بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

واو - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٨٣ - لا يزال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دافعاً هاماً لتنمية أفريقيا في جميع القطاعات، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب.

٨٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتنظيم المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في نيروبي، الذي كانت دورته الافتتاحية حول موضوع "التصدي لفيروس إيبولا كأزمة إنمائية". وقام المشاركون من الاتحاد الروسي، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، والصين، وغامبيا، وكوبا، ونيجيريا بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة، ودعوا أيضاً للاستجابة لهذا الوباء بطريقة متكاملة، وشددوا على أهمية الجنوب العالمي في المساعدة على وضع حد للأزمة.

كما قام العديد من البلدان الأفريقية، ومن بينها أوغندا ونيجيريا، بمساعدة جيرانها أثناء الأزمة، بتوفير الموارد المالية والبشرية للمساعدة على وقف انتشار المرض.

٨٥ - وفي مؤتمر القمة السادس لمجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، الذي عقد في فورتاليزا وبرازيليا، بالبرازيل في تموز/يوليه ٢٠١٤، تم اعتماد الصكوك التالية: "إعلان وخطة عمل فورتاليزا؛ والاتفاق المتعلق بمصرف التنمية الجديد؛ ومعاهدة إنشاء الترتيبات الاحتياطية الطارئة بين بلدان المجموعة؛ والاتفاقات بين مصارف التنمية ووكالات تأمين قروض الصادرات التابعة لبلدان المجموعة". ويهدف مصرف التنمية الجديد إلى تعبئة الموارد وتقديم المساعدة التقنية لمشاريع الهياكل الأساسية والتنمية المستدامة في بلدان المجموعة وغيرها من البلدان النامية.

٨٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، اجتمع ممثلو البلدان الآسيوية والأفريقية في جاكرتا وباندونغ، بإندونيسيا، في مؤتمر القمة الأفريقية الآسيوية حول موضوع "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز السلام والازدهار في العالم". وفي مؤتمر القمة، الذي احتُفل فيه بإحياء الذكرى السنوية الستين للمؤتمر الآسيوي - الأفريقي لعام ١٩٥٥ والذكرى السنوية العاشرة للشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، أكدت البلدان التزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعهدت بتعزيز التعاون بين القارتين. واتفقت أيضا على مضاعفة الجهود لتعزيز التدفقات التجارية والاستثمارية بين المنطقتين.

٨٧ - وتهدف رسالة باندونغ بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإعلان المتعلق بإعادة تنشيط الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة، اللذين اعتمدا في ختام القمة، إلى تعزيز العلاقات القوية بين المنطقتين.

رابعاً - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٨٨ - منظومة الأمم المتحدة هي من الركائز الأساسية لحشد الدعم الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة. وقد اتخذ الدعم المقدم من الكيانات التابعة لها على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطني أشكالاً مختلفة، بدءاً من المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى تمويل أنشطة الدعوة والعمل المعياري. ويحتوي آخر تقرير مقدم من الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2015/10) على معلومات مفصلة عن طابع الدعم الذي قدم خلال العام الماضي ونطاقه.

٨٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تعاون مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة الشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للاحتفال بأسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حول موضوع "أفريقيا التي نريد: دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣". وقد تميز هذا الأسبوع الذي شارك فيه ممثلون من الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، بإحياء مجموعة من المناسبات رفيعة المستوى التي ترمي إلى حشد الدعم للشراكة الجديدة وللقطاعات ذات الأولوية من خطة عام ٢٠٦٣.

٩٠ - كما بذلت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جهودا كبيرة للمساعدة على مكافحة فيروس إيبولا، في شراكة مع حكومات البلدان المتضررة وسائر الشركاء على الصعيدين العالمي والإقليمي. وأعلن الأمين العام عن بدء عملية تقييم التعافي من فيروس الإيبولا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وبالتشاور مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر شركاء الأمم المتحدة.

٩١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أنشأت الأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، التي قامت بإعادة توزيع الموارد المالية واللوجستية والبشرية لسيراليون وغينيا وليبيريا. كما قام الأمين العام بتعيين المبعوث الخاص لفيروس إيبولا، وإنشاء الائتلاف العالمي لمواجهة الإيبولا، الذي يضم المنظمات التي توفر التنسيق الاستراتيجي للاستجابة للفيروس.

٩٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، قام الأمين العام بعقد مؤتمر دولي معني بالتعافي من فيروس الإيبولا، لحشد المجتمع الدولي من أجل القيام باستثمارات موجهة لدعم الانتعاش في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا ومنطقة نهر مانو دون الإقليمية.

باء - تعزيز آلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي، وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونظام المجموعات

٩٣ - خطت منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض، عدة خطوات لتعزيز المجموعات التسع لآلية التنسيق الإقليمية والمجموعات الفرعية التابعة لها، فضلا عن تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل للاتحاد الأفريقي وأجهزته.

٩٤ - وفي الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية، التي عقدت في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٥ حول موضوع "دعم منظومة الأمم المتحدة لإعلان الاتحاد الأفريقي سنة ٢٠١٥ سنة لتمكين المرأة والتنمية من أجل تنفيذ خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣"، قام المشاركون بمناقشة الإنجازات العنقودية وتقييم التقدم المحرز والعقبات المصادفة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في آلية التنسيق الإقليمية. كما شددوا على أهمية وضع استراتيجية للاتصالات فضلا عن إطار الرصد والتقييم لتقييم تنفيذ المجموعات.

٩٥ - من أجل التكيف مع المشهد العالمي المتغير والأولويات الناشئة في القارة، نظر المشاركون في الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية في احتمال إعادة تشكيل المجموعات، مع مراعاة متطلبات الميزانية والقدرات فضلا عن الأطر الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، مثل خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها.

٩٦ - وفيما يتعلق بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تم إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو إقامة الشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية، التي أقرها مؤتمر القمة الخامس والعشرين للاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ كخلف للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

جيم - مشروع قرى الألفية

٩٧ - واصل مشروع قرى الألفية الذي يصل إلى أكثر من نصف مليون شخص في القرى في جميع أنحاء المنطقة، خلال الفترة قيد الاستعراض، المساهمة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في ١٠ بلدان أفريقية^(٩)، ولا سيما في مجالات الصحة، وإنتاج الأغذية، والتعليم، والوصول إلى المياه والهياكل الأساسية الرئيسية.

٩٨ - وتماشيا مع الأولويات الأساسية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ركز مشروع قرى الألفية على وضع خطط التحول وإبرام اتفاقات مع الحكومات المحلية لتولي تدخلات المشروع. وقدم تقرير وعد الألفية السنوي لعام ٢٠١٣ المتعلق بمشروع قرى الألفية، الذي صدر في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، استعراضا لأنشطة الرصد والتقييم، وآخر المعلومات عن مبادرات التحسين والاستدامة، واستعراضا للشراكات الكبرى. كما شرع المشروع بجمع البيانات على نطاق واسع في عام ٢٠١٥، وذلك بهدف نشر تقييم شامل عن المشروع في منتصف عام ٢٠١٦.

(٩) إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وغانا، وكينيا، ومالي، وملاوي، ونيجيريا.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٩٩ - تتيح الذكرى السنوية السبعون لتأسيس الأمم المتحدة، واحتمال اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب اعتماد الاتحاد الأفريقي لخطة عام ٢٠٦٣، فرصة هامة للتفكير في جهودنا الجماعية لتحقيق التنمية في أفريقيا والسعي لتعزيز الشراكة بين أفريقيا وشركائها في التنمية وزيادة فعالية هذه الشراكة.

١٠٠ - وقد أحرزت البلدان الأفريقية تقدما على جميع الأولويات المواضيعية للشراكة الجديدة، بما في ذلك من خلال تعزيز تمويل وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الكبرى، والتقدم نحو تنفيذ التزامات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتعزيز النظم الصحية الإقليمية والوطنية للرد على الأوبئة العالمية، وتحسين تميم مراعاة المنظور الجنساني، والعمل من أجل التكيف مع تغير المناخ في الزراعة وغيرها من القطاعات. كما أحرز تقدم فيما يتعلق بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مما عزز دورها كمنتدى لتعزيز الحكم الرشيد في القارة.

١٠١ - كما قام المجتمع الدولي بتعزيز دعمه لأفريقيا، لا سيما من خلال تخفيف عبء الديون، والجهود المبذولة لتوسيع التجارة مع القارة، وكذلك من خلال تحسين التعاون مع كل من شركاء التنمية التقليديين والجدد والناشئين في القطاعات ذات الأولوية للشراكة الجديدة كالصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد أحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك من خلال الجهود المستمرة لتعزيز نظام مجموعات آلية التنسيق الإقليمية وبناء الشراكة على خطة أفريقيا للتكامل والتنمية كخلف للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

١٠٢ - ولدى وصول الشراكة الجديدة إلى نقطة منتصف الطريق من عقدها الثاني، وبينما تسعى أفريقيا لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع خططها الطموحة لعام ٢٠٦٣، من المهم أن تقوم القارة بتوسيع نطاق شراكاتها في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية والاستفادة منها وزيادتها إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك من خلال تعزيز الشراكات مع شركاء التنمية التقليديين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠٣ - وعلى الرغم من أن النمو في القارة لا يزال قويا، فإن قواعده الضيقة واعتماده الكبير على السلع الأساسية تجعله عرضة لصدمات معدلات التبادل التجاري. وهذا مما يزيد من الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز تنوع الاقتصادات الأفريقية وتحويلها

الميكلي. ويعتبر التركيز الشديد على التصنيع والتنويع كتطلعات رئيسية لخطة عام ٢٠٦٣ جديرا بالترحيب، وينبغي أن يؤدي إلى حفز الجهود الرامية إلى توسيع تنويع الاقتصادات الأفريقية.

١٠٤ - وينبغي للبلدان الأفريقية، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة، أن تعمل على إيلاء الأولوية لتعليم النساء والفتيات وكفالة التحاقهن على قدم المساواة بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي والتدريب المهني، فضلا عن تحقيق المساواة بين الجنسين في معدلات إكمال التعليم. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لتحسين فرص العمل والعمل اللائق وفرص تنظيم المشاريع للنساء والفتيات، بما في ذلك من خلال وضع سياسات ترمي إلى تطوير الأعمال التجارية وزيادة توفير التمويل والتكنولوجيا.

١٠٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي النظر في دعم النساء والفتيات الأفريقيات من خلال وسائل التنفيذ المحددة الأهداف، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، فضلا عن كفالة تعميم مراعاة أولوياتهما في جميع أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وغاياتها ومؤشراتها.

١٠٦ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، من الأهمية بمكان أن تقوم البلدان الأفريقية، بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا، التي تعترف بأهمية تعبئة الموارد المحلية في تمويل التنمية، بتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وبناء أسواق رأس المال والمؤسسات المالية الإقليمية، وعكس اتجاه تدفقات رأس المال غير القانونية من القارة. وسيكون الدعم الدولي عاملا رئيسيا في هذه الجهود، بما في ذلك الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات لتعزيز القدرات المؤسسية ذات الصلة.

١٠٧ - وعندما تدخل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مراحلها النهائية قبل مؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأولويات التنمية في أفريقيا كما وردت في الموقف الأفريقي الموحد من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي خطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق بوسائل التنفيذ. كما يجب بذل الجهود لضمان التآزر والتماسك في تنفيذ كل من الخطتين.

١٠٨ - وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيكون الرصد والتقييم من العوامل الأساسية لقياس التقدم المحرز وكفالة تنفيذ جميع الالتزامات المعلنة لتنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بأفريقيا. وفي هذا السياق، ستضطلع آلية الرصد التابعة للأمم

المتحدة، التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٦٦، بدور هام في رصد تنفيذ الالتزامات المعلنة لتنمية أفريقيا من جانب البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية.

١٠٩ - ونظرا لأهمية الهياكل الأساسية الإقليمية لتنمية أفريقيا، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعزز جهودها الاستثمارية من خلال تخصيص المزيد من الموارد للجهود الإقليمية، واستمرار عمليات الإصلاح التنظيمي وتعزيز المبادرات العابرة للحدود في إطار برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا وبرنامج عمل داكار.

١١٠ - وينبغي لشركاء أفريقيا في التنمية أن يعملوا على إكمال هذه الجهود من خلال زيادة الدعم المالي والمساعدة التقنية وبناء القدرات، وخاصة في دعم المشاريع ذات الأولوية الـ ١٦ المحددة في برنامج عمل داكار والمشاريع الرئيسية التي تم تحديدها في الخطة العشرية الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. كما يتعين على الشركاء أن يعملوا على تعزيز الدعم المقدم لأفريقيا لإعداد المشاريع في مرحلة مبكرة، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم لمرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة.

١١١ - وبينما حققت القارة جهودا جديرة بالثناء لتحقيق تنميتها الزراعية، فإن حصتها من السوق العالمية للمنتجات الزراعية لا تزال صغيرة للغاية. وينبغي للبلدان الأفريقية إيلاء الأولوية للزراعة في ميزانياتها، وذلك بهدف تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية لذلك القطاع وتجاوز هدف النمو السنوي للإنتاجية الزراعية بنسبة ٦ في المائة، فضلا عن إضافة القيمة من خلال مكنته الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة وصول المزارعين الأفارقة إلى الأسواق؛ وتقليل الإعانات التي تشوه تجارة المنتجات الزراعية وغيرها من الحواجز التجارية على الصعيدين الوطني والعالمي أو التخلص التدريجي منها؛ وزيادة التمويل لقطاع الزراعة في أفريقيا.

١١٢ - وقد أبرز اندلاع مرض الإيبولا في سيراليون وغينيا وليبيريا مؤخرا ضرورة تقوية النظم الصحية في جميع أنحاء القارة، وأهمية التعاون العالمي في القطاع الصحي. ويتطلب منع تفشي المرض في المستقبل مزيجا من التدخلات على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني التي تشمل تعزيز قطاعات الصحة في جميع أنحاء المنطقة، وإنشاء مركز إقليمي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وإنشاء نظم للإنذار المبكر وآليات لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث.

١١٣ - وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، ينبغي تعزيز تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، مع التركيز على تحسين التوازن بين أنشطة التخفيف والتكيف وتمويل التكنولوجيا. وتتسم القيمة الأولية الفورية للصندوق الأخضر للمناخ بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية.

١١٤ - وما فتئ التأخير المستمر لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية يشكل انتكاسة كبيرة للتجارة الأفريقية ويعيق فعالية الإصلاحات الهيكلية في القارة. ولذلك، فإنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لاحتتام جولة الدوحة، والاستفادة كذلك من نجاح المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، بإندونيسيا في عام ٢٠١٣، بما في ذلك ما يتعلق بتيسير التجارة والزراعة والتنمية في أقل البلدان نمواً.

١١٥ - وينبغي للشركاء في التنمية من أجل دعم تنفيذ أفريقيا لخطط التنمية العالمية والإقليمية التي تزداد طموحاً، الوفاء بالتزاماتهم للمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية للقارة.

١١٦ - ونظراً للدور الهام الذي تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الخطة العشرية الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يعمل على تعزيز مشاركته في تلك الجماعات ودعمه لها في جميع مجالات التنمية والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال بناء القدرات التقنية والمؤسسية.